نحن والاطارات الجماهيرية : مبادئنا وضوابط عملنا

ـ عبد الغني السرايري ـ

المفاهيم و«البديهيات»...

يتوفر حزب الطليعة، عبر مسيرته التاريخية الطويلة وتفاعلاتها مع الساحة الجماهيرية عموما، على رصيد وتراكمات لا يستهان بها في حقل العمل الجماهيري، سواء على المستوى النظري الصرف أو على مستوى الممارسة العملية، مما يجعل عددا من المبادئ والضوابط والمفاهيم المتعلقة بهذا الحقل تظهر اليوم كمجرد «بديهيات» ومقولات متداولة. الا أن منطق الممارسة الثورية الديموقراطية الاصيلة، سواء في تجربتنا او في تجربة اشقائنا واصدقائنا، يعلمنا ويؤكد لنا مساليتن رئيسيتين:

ـ المفاهيم والمقولات لا تكون فعلا بديهيات الا عندما تصبح راسخة في الممارسة اليومية، ومعمول بها بشكل عادي شبه تلقائي، مثلما يصبح المشي والركد عاديا لدى الطفل، بعد مرحلة من التعلم قد لا تخلو من السقطات الاليمة...

ـ والمفاهيم الثورية تفسها ليست وحيا منزلا.. كما انها تحمل أصلا تأثيرات مباشرة من المحيط التاريخي الذي تبلورت من خلال محدداته، وقد تحمل من جهة اخرى بعض النواقص النظرية ذاتها، لأن النظرية الثورية لا تقول بالكمال، او العقيدة المتحجرة الجامدة، بل هي في تحسن واغناء مستمرين وفي تفاعل دائم مع محيطها الاجتماعي التاريخي الذي تؤثر فيه وتتأثر به... ومن ثم أهمية مناقشة «البديهيات» وامتحانها، سعيا وراء تعميقها وترسيخها في عملنا اليومي، والوقوف عند بعض النواقص والعيوب التي من شأنها ان تفتح باب الانحرافات والانزلاقات الوخيمة العواقب، وسعيا وراء تعميق المفاهيم الثورية ذاتها... وقبل الشروع في تشريح مبادئ و ضوابط العمل الجماهيري ، يجدر بنا ان نحصر ونحدد بشيء من الدقة الموضوع الذي نتحدث عنه: فأي عمل جماهيري نقصد ؟ وماذا نعني في النهاية بـ«العمل الجماهيري» كمفهوم وممارسة؟

العمل الجماهيري : مواقف ومفاهيم طبقية

لقد بات من الواضح والمسلم به ان جميع المجتمعات الطبقية تعيش صراعات في واجهات ومستويات متعددة، منها واجهة الصراع الفكري حيث تدافع كل طبقة عن ايديولوجيتها وفلسفتها، ومنها الصراعات السياسية التي تترجمها وتخوضها الاحزاب المعبرة عن مصالح كل طبقة على حدة، ومنها ايضا الصراعات المباشرة حول المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تتواجه من خلالها الطبقات المستغلة مع الطبقة السائدة. واذا كانت مجمل هذه الصراعات في تداخلاتها وتفاعلاتها وتكاملها تشكل مضامين الصراع الطبقي كمفهوم شامل، فان الصراع حول المصالح المادية والمعنوية هو الذي يتصل بشكل مباشر بحقل العمل الجماهيري، حيث تحاول كل طبقة على حدة تجنيد اوسع الجماهير المساندة والمؤيدة لها، وليس فقط النخبة التي تتبنى اطروحاتها الفكرية والسياسية. وبالرغم من ان العمل الجماهيري يحمل ضمنيا، بشكل او بآخر، مضامين فكرية وسياسية، فان موضوعه المباشر يبقى هو الصراع حول المصالح سواء كانت مادية صرفة او معنوية، في اطار الصراع الطبقي العام.

واذا كانت النقابات، وقبلها التعاونيات وصناديق الاسعاف والتضامن، قد احتلت المكانة الاساسية ضمن هذا العمل في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فان تنامي وتعدد الحقوق والمصالح الشعبية وخاصة المعنوية منها، جعل الجمعيات المهتمة بمختلف الميادين المهنية والاجتماعية والثقافية والتربوية... تأخذ مكانة لا يستهان بها، الى جانب النقابات، ضمن الاطار العام للعمل الجماهيري..

ومما يجب التأكيد عليه هو ان كل طبقة من الطبقات الاجتماعية قد مارست مفهومها الخاص للعمل الجماهيري تاريخيا وحاليا، بما يتناسب مع استراتيجيتها ومصالحها الخاصة . هكذا تسعى كل طبقة على حدة الى انشاء اطاراتها الجماهيرية الخاصة، من نقابات وجمعيات، كما تسعى الى التأثير على اطارات خصومها او اختراقها والضغط عليها خارجيا وداخليا لجعلها تنساق مع سياسيها العامة او تتأثر بها. فهكذا فعلت البورجوازية منذ نشأتها، سواء في الميدان النقابي عبر ما سمي بـ«النقابات الصفراء» التي لا زالت تمارس نفوذها الى يومنا هذا، او في ميدان الجمعيات المهنية والثقافية. وكانت خطة البورجوازية ولا زالت في الميدان الجماهيري مبنية على الخدمة المباشرة لمصالحها عبر الاطارات الخاصة بها من جهة، ومن جهة أخرى: التأثير الدائم بالترغيب والترهيب على الاطارات الجماهيرية التي أنشأتها أصلا الطبقات المناوئة للبورجوازية، لجعل هذه الاطارات تتأثر بسياستها وتخضع لضغوطاتها سعيا وراء تدجينها وافراغها من محتواها النضالي، او تجميدها وتحييدها على الاقل. ولأجل بلوغ هذه الاهداف تتراوح اساليب البورجوازية، حسب الظروف وموازين القوى ، ما بين أساليب القمع والعنف المباشرة، والاساليب غير المباشرة من حرب نفسية وتلغيم وشراء للضمائر وآستيلاب ايديولوجي، الخ...

اما البورجوازية الصغيرة، الطبقة الوسيطة داخل المجتمع، فان طبيعة مصالحها الذاتية ، تجعلها تقفز بشكل انتهازي حسب موازين القوى والظرف التاريخي، من موقع الذيلية والخنوع والانتفاع الذاتي من خلال خدمة مصالح البورجوازية وتشكيل «محطات» ايديولوجية وسياسية لها داخل المجتمع.. الى موقع التمرد الفوضوي ، مرورا بمختلف تلاوين الانتهاز اليميني واليساري... هكذا فان مفاهيم وممارسة البورجوازية الصغيرة في حقل العمل الجماهيري والصراع حول المصالح المادية والمعنوية، تتأرجح تاريخيا وحاليا ما بين نهجين:

ـ **النهج الاقتصادي الضيق** الذي يسعى الى حصر نضال العمال وباقي الطبقات الشعبية في اطار المصلحة الاقتصادية الضيقة وتجريده من اي بعد تقدمي وفصله عن اطاره الطبقي الشامل .

ـ **النهج الفوضوي** الذي يضرب عرض الحائط الواقع الموضوعي والمصالح الاقتصادية والمادية وحتى المعنوي للطبقة العاملة والطبقات الشعبية، ويسعى الى تحويل الاطارات الجماهيرية من نقابات وجمعيات، الى اطارات لممارسة التحريض السياسي المتطرف، وتحميلها من البرامج والشعارات مالا تطيقه طبيعتها الأصلية، وتحويل العمل الجماهيري الى نوع من التمرد الفوضوي السلبي...

وكلا النهجين سواء الاقتصادي الضيق او الفوضوي، يصدران عن نفس الطبقة، البورجوازية الصغيرة، ولهما نفس المنبع، ويشكلان رافدين لنفس النهج العام، رغم التناقض الظاهري فيما بينهما أوالصراعات المصلحية العقيمة التي قد تنشب بينهما عرضيا، قبل ان تأتي مراحل من التساكن او التحالف والتكتل.. فكلاهما يعبران في نهاية المطاف عن تردد البوجوازية الصغيرة وانتهازيتها وتأرجح شرائحها ما بين الديلية والفوضوية، حسب موازين القوى والظروف، وكلاهما يخدمان موضوعيا وبالنتيجة مصالح البورجوازية، ويعززان مواقعها من خلال اضعاف مواقع الشغيلة، إن بوعي وتواطئ او عن غير وعي.

اما المفهوم الثوري للعمل الجماهيري، فيأتي كنقيض للمفاهيم السالفة الذكر، لينسجم مع مصالح الشغيلة قاطبة، ويعمل على اشراك الجماهير الشعبية في العمل الجماهيري الواسع النطاق، دفاعا عن مصالحها المادية والمعنوية التي هي في نهاية المطاف مصالح الشعب بأسره.

وهذا هو موضوع عرضنا الذى سنحاول من خلاله تدقيق مضمون المفهوم الثوري للعمل الجماهيري والمبادئ والضوابط التي يجب ان تتحكم فيه.

العمل الحزبي والعمل الجماهيري

بالرغم من ان العمل الجماهيري قد ظهر للوجود تاريخيا قبل بروز احزاب الطبقة العاملة وصياغة اسس نظريتها الاشراكية العلمية، فاننا غالبا ما نجد النظرية الثورية تحدد مفهوم العمل الجماهيري بالمقارنة مع العمل الحزبي وكمرادف له، وتطرح المفهومين بشكل مواز اخذا بعين الاعتبار الاختلاف الموجود في طبيعتهما والترابط والتكامل فيما بينهما في آن واحد.

لقد طرح الحزب الثوري نفسه، حزب الطبقة العاملة وكافة الشغيلة، كضرورة تاريخية فرضها المجتمع الطبقي، ذلك ان مواجهة البورجوازية التي تمارس استغلالها بشكل منظم من خلال اجهزة الدولة وتنظيماتها السياسية الخاصة، فرض على الطبقة العاملة ان تنظم نفسها ايضا وان تدخل معركة الصراع السياسي والايديولوجي عبر حزبها الخاص بها: الحزب الثوري المسلح بايديولوجيتها الاشتراكية العملية، هذا الحزب الذي يضم بين صفوفه العناصر الطلائعية الاكثر قناعة واستعدادا للكفاح ضد الظلم والاستغلال ومن اجل الديموقراطية الحقيقية. وبالتالي فان مضمون الحزب الثوري هو مضمون الطليعة التي تتشكل وفق مجموعة من المقاييس المشددة ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا. فالمناضل لا يصبح طليعيا فعلا الا بعد ان يمر من مجموعة من المراحل والامتحانات، بدءا بمرحلة التعاطف والترشيح، وصولا الى مرحلة الانتماء ثم النضج وتبلور طاقاته الثورية فكريا وممارسة.

ومفهوم الطليعة هنا ينبذ النخبوية والتعالي وادعاء امتلاك الحقيقة؛ والحزب الثوري المبني على هذا الاساس لا يقبل بين صفوفه من يبحث عن لقب او شهرة، بل لا يدخله الا من استحق فعلا لقب الطليعة، وبرهن بالملموس ومن خلال الموقف والممارسة عن تواجوده فعلا ضمن الصفوف الاولى في نضال الجماهير، مع ما يقتضي ذلك من مخاطرات وتضحيات.

هكذا يتحدد العمل السياسي الحزبي، ومفهوم الحزب الثوري بمضمونه الطلائعي الذى يتولى تأطير وادارة الصراع الطبقي في المستويات الايديولوجية والسياسية. اما العمل الجماهيري، فلقد حددنا اعلاه ان موضوعه هو الصراع الطبقي ايضا، لكن في نطاق الصراع حول المصالح المادية والمعنوية، وهو يعني ليس الطليعة الثورية لوحدها، بل الجماهير الشعبية بصفة عامة التي يسعى الى تجنيد اوسع فئاتها المعنية بمصلحة اقتصادية او اجتماعية او ثقافية من اجل الدفاع عن تلك المصلحة وتحقيق مكاسب ملموسة بالنسبة اليها. ومن هنا تأتي ضرورة الفصل والتمييز بين العمل الجماهيري الواسع النطاق، والعمل الحزبي السياسي الطلائعي، بالرغم من ان هذا الفصل ليس فصلا ميكانيكيا. ذلك أن الطليعة مهما بلغت ثوريتها وصلابتها لا يمكنها ان تخوض الصراع بنجاح الا اذا كانت مرتبطة عضويا باوسع الجماهير الشعبية و بنضالها الجماهيري الواسع النطاق. و هنا تأتي ايضا ضرورة الفصل والتوضيح في طبيعة وهوية الحزب الطلائعي من جهة، وطبيعة وهوية الاطارات الجماهيرية.

فهذه الاخيرة عبارة عن اطارات مفتوحة، (خلافا للحزب الثوري كاطار مغلق خاص بالطليعة)، تسعى الى ضم اكثر ما يمكن من الجماهير، ومن حق اي مواطن الانخراط فيها شريطة ان يحترم برامجها وقوانينها الداخلية، وهي تخضع بالتالي لمقاييس اكثر مرونة من المقاييس المشددة التي يخضع لها الحزب الثوري .

الا ان النظرية الثورية لا تقول بالتلقائية وعفوية الجماهير في العمل الجماهيري. فبالرغم من ضرورة الفصل بين العمل الحزبي والعمل الجماهيري نظرا لطبيعتهما المتميزة، فان جدلية التناقض والترابط بينهما تفرض نوعا من العلاقة او الصلة فيما بينهما والتي من الضروري ضبط طبيعتها بوضوح ودقة.

لقد حدد لينين طبيعة هذه الصلة في كون الاطارات الجماهيرية تشكل نوعا من «حزام للتواصل» الذي يوفر الترابط بين الحزب (الطليعة) واوسع الجماهير الشعبية. فكيف تمارس هذه الصلة، وبأي طريقة تنظيمية ووفق اية مبادئ وضوابط؟ وهل يتضمن مفهوم «حزام التواصل» هذا بحد ذاته نواقص نظرية تعرضه لامكانية التأويل والانحراف؟

ان المبدأ الاساسي هنا، والذي تتفرع عنه كل القضايا الاخرى، هو ان الحزب الثوري، تجنبا لاي خلط، يجب ان يمنع على نفسه السيطرة التنظيمية على الاطارات الجماهيرية سواء عبر ضمها تنظيميا الى هياكله مثلا، او بتشكيل تنظيمات حزبية صرفة داخلها؛ بل ان الترابط مع الاطارات الجماهيرية يجب ان يتم عبر المناضل الحزبي كفرد، الذي يعمل داخل هذه الاطارات من اجل كسب المواقع الطليعية من خلال النضال والتضحية في المواقع الامامية، والممارسة الصحيحة التي تعطي النموذج المثالي للمناضل المتفاني في خدمة المصالح المادية والمعنوية للشغيلة والجماهير الشعبية.

كما ان الحزب الثوري لا يسعى الى فرض خطه وبرنامجه السياسي داخل الاطارات الجماهيرية، بل يسهر باستمرار على الفصل بين العمل السياسي والعمل الجماهيري. لكن هذا الفصل ليس ميكانيكيا كما اسلفنا، بحيث ان المناضلين الحزبيين يحملون قناعاتهم الايديولوجية ومفاهيمهم التقدمية وانهم عندما يتفانون في خدمة المصالح المادية والمعنوية للجماهير فانما يخدمون في النهاية مصلحة الحزب والشعب في آن معا. وبالتالي فان التواصل والترابط بين مختلف واجهات النضال يتم عبر خدمة المصلحة العامة للصراع الطبقي. كما انهم عندما يسعون الى كسب المواقع الطليعية، فليس من خلال فرض المواقف والتوجيهات بشكل تعسفي بل عبر الاقناع وكسب الجماهير الى الخط التقدمي العام، بالطرح السليم والكفاءات والممارسة النضالية المطابقة له، وباعطاء الاسبقية لمصلحة الجماهير ووضعها فوق أي مصلحة أخرى، حتى ولو تعارضت لاسباب ظرفية آنية مع مصلحة الحزب....

ان ممارسة طلائعية من هذا القبيل هي التي تكسب المناضل الثوري ثقة الجماهير واحترامها. والثقة هنا ليست مفهوما غامضا عفويا وطوباويا، بل هي مفهوم عميق الدلائل الموضوعية. مفهوم متأصل لذا شعبنا عبر مسيرته الكفاحية، لأن الثقة النضالية التي يتمتع من خلالها المناضل بالاحترام والتقدير لاتُكتسب بالشعوذة والتهريج، بل تتشكل موضوعيا عبر الممارسة الطلائعية السليمة التي يقدم من خلالها المناضل الثوري آيات من التفاني ونكران الذات والتضحية والالتزام والسلوك والاخلاق العالية، خدمة لمصلحة الجماهير ولمُثُله الايديولوجية العالية.

هكذا نأتي على تدقيق طبيعة الصلة التي توفر الفصل والجمع في نفس الوقت بين العمل الحزبي والعمل الجماهيري، والتي تعتمد اساسا على دور المناضل الحزبي كفرد في تصريف هذا التوجه الدقيق وكسب المواقع داخل المنظمات الجماهيرية بشكل ديموقراطي، وجعلها تساهم من موقعها ومجال عملها الخاص في النضال العام للشغيلة والجماهير الشعبية.

الا ان تصريف مفهوم دقيق من هذا القبيل، لا يمكن احالته على الاجتهاد الفردي التلقائي للمناضل، بل من الضروري تأطيره وضبطه من خلال المبادئ والضوابط التي تحصن الممارسة وتصونها من الانحرافات والانزلاقات. وهذا تحديدا هو دور المبادئ الاربعة: الاستقلالية والديموقراطية والتقدمية والجماهيرية التي بلورتها واغنتها النظرية الثورية استفادة من المسيرة النضالية للشغيلة العالمية.

١ ـ الاستقلاليـــة

هذا المبدأ الاول: استقلالية الاطار الجماهيري، يظهر لنا بديهيا على اعتبار ان الاطار الجماهيري، نقابيا كان او جمعويا، يهتم بميدانه الخاص ويضم جمهورا من المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الايديولوجية او العقائدية او السياسية، وبالتالي فانه مستقل عن الحزب السياسي ليس على مستوى هيكله التنظيمي فحسب بل ايضا في برنامجه وتركيبته الاجتماعية..

الا ان هذه الاستقلالية لا تعني الفصل التام، بمعنى فصل الجماهير عن النضال التقدمي العام وجعلها تهتم فقط بالدفاع عن مصلحة مادية او معنوية بشكل منزوي مغلق واناني، كما تفعل البورجوازية الصغيرة عندما تعمل على تحريف مبدأ الاستقلالية نحو الاقتصادية الضيقة العقيمة («سياسة الخبز» لدى بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل).

كما ان الاستقلالية تنبذ بطبيعة الحال التداخل التام بمفهومه الميكانيكي: الحزب ينضم الى النقابة او النقابة تنضم الى الحزب هيكليا (كما حصل للاتحاد المغربي للشغل لدى تأسيس حزبنا). لأن ذلك هو مصدر «الخلط التام»، وفيه تضيع مصلحة الحزب ومصلحة النقابة معا.

ان الاستقلالية بمفهومها الثوري هي التي تمكن من تجاوز التناقض بين الفصل التام والتداخل التام، وذلك عبر التكامل والانسجام بين المصلحتين وفق مفهوم الصلة كما حددناه. فعندما يحتل المناضلون الطلائعيون الصفوف الامامية في الكفاح داخل الاطارات الجماهيرية، وعندما تكون المصلحة الحزبية منسجمة مع المصلحة الحقيقية للاطار الجماهيري، باعتبار انهما يخدمان نفس المصلحة العامة من مواقع مختلفة، اذ ذاك يتوفر التكامل والتداخل الايجابي، ويتم تجاوز انحرافات الهيمنة والاقتصادية الضيقة على حد سواء. ومما لا شك فيه ان ممارسة الاستقلالية بمضمونها الثوري مسألة في غاية الدقة وتتطلب قسطا وافرا من النضج والحنكة والتجرد الثوري، كما تتطلب الحرص المستمر على سلامة التوجيه والممارسة

لتجنب الانزلاق نحو الهيمنية او الاستقلالية التامة، وما اسهل الانزلاق نحوهما...

٢ ـ الديموقراطيـة

ويتعلق الامر هنا بالديموقراطية الداخلية للاطار الجماهيري التي تعزز مبدأ الاستقلالية، وتوفر مجموعة من الضوابط التي تساعد على ممارسة الاستقلالية بشكل سليم، وتمنع الانحراف بها نحو الهيمنة او الاقتصادية الضيقة، ناهيك عن ما توفره من سير داخلي سليم وتجنيد للطاقات الخلاقة، وقوة ودفع وديناميه في تحديد البرامج والاهداف بشكل جماعي، والنهوض بالمهام بشكل فعال في نطاق النضال الجماهيري الواسع. وباختصار، فان الديموقراطية الداخلية مبدأ وشرط في نفس الوقت في السير الداخلي السليم لأي اطار جماهيري.

وتعني الديموقراطية الداخلية مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها كل فرد داخل الاطار الجماهيري، مرفوقة بمجموعة من الواجبات. ويأتي على رأس الحقوق: حق التعبير عن الرأي بكل حرية، والمساهمة الفعلية للفرد في تحديد الخط العام والبرنامج، وفي صنع القرارات والمواقف. واذ نقول المساهمة الفعلية، فاننا نستثني من الديموقراطية الداخلية الحقيقية أساليب التناور والتحايل، المعهودة لدى البورجوازية الصغيرة، والتي تمنح الفرد «حق التعبير عن ما يريد»، ثم يحتفظ أشخاص معينون عبر القيادة والاجهزة «بحق التقرير كما يريدون»، اي وفق مصلحتهم الخاصة وليس خضوعا لرأي الاغلبية ولاعتبارات المصلحة العامة للاطار.

ان احترام حق الرأي الحر للفرد، ومساهمته الفعلية وليس الشكلية، واتاحة الفرصة لتبلور طاقاته واطلاق مبادرته، سواء كان الفرد منتميا حزبيا ام لا، هي مسألة جوهرية يجب ان تترسخ لدينا جيدا، استفادة من تجارب الشعوب، سواء في مرحلة مقاومة الرأسمالية او بالنسبة للبناء الاشتراكي...

ومن بين حقوق الفرد ايضا، حق الترشيح لكل الهيئات بدون استثناء. وهذا حق يخوله له مجرد الانتماء للاطار الجماهيري كمواطن، حق لا يجوز بتره تحت اي مبرر من المبررات ولا سيما انه يخضع للتصويت الحر لكافة الاعضاء. فتحت اي مبرر يخشى البعض تعدد الترشيحات، او يعمل بأساليب المناورة والحلقية على منعها؟ وكيف يمكن لنا ان نسمح بضرب حق الترشيح، وهو طعن في الديموقراطية من اساسها، في حين ان حق التصويت يمنح للجميع امكانية الاعتراض او الموافقة؟

واضافة الى هذه الحقوق الفردية، هناك ايضا حقوق جماعية مثل دور التنظيم القاعدي في المساهمة في رسم الخط والبرامج وتحديد المواقف في مختلف مستويات الهرم التنظيمي، وفق صلاحيات كل اطار تنظيمي على حدة التي يحددها القانون الداخلي. ومعنى هذا ان القيادة المنتخبة لا تنفرد بالقرار ولا تعمل على فرض رأيها وممارسته دون مراعاة لرأي القاعدة وقناعاتها واقتراحاتها.

وهناك ايضا حق التيارات او الاتجاهات المتميزة في التعبير عن نفسها داخل الاطار الجماهيري شريطة احترام الاستقلالية والديموقراطية، وبمنطق اغناء الاطار الجماهيري والاستفادة من دينامية الجدل الديموقراطي بين الافكار والاتجاهات، وذلك بشكل صحي سليم وفي اتجاه الرفع من الدينامية العامة للاطار وجعل كل الطاقات تساهم بشكل ايجابي في تحسين وتعميق واغناء خطه وممارسته...

ان مجمل هذه الحقوق وغيرها، يجب ان تكون باستمرار مرفوقة بمجموعة من الواجبات، اذ غالبا ما تختزل الديموقراطية في الحقوق لوحدها، في حين ان الحقوق لا معنى لها بتاتا بدون استحضار الواجبات.. فاذا ما اخذنا مثلا حق التعبير عن الرأي الحر، فلا معنى له بدون احترام رأي الاغلبية والقرار الجماعي. ذلك ان مرحلة النقاش الحر والتعبير عن كافة الآراء والاتجاهات لابد وان تحسم بقرار جماعي يصبح قرار الاطار ككل. كما ان حق الترشيح مقرون بالقبول الطوعي بنتائج التصويت واحترام هذه النتائج وعدم الطعن فيها بشكل عشوائي اناني. وحق القاعدة في مراقبة القيادة والمساهمة في بلورة القرارات، يرافقه واجب تنفيذ توجيهات القيادة قبل ممارسة حق النقد من جديد.. كما ان حق القيادة في اتخاذ المبادرات والقرارات التي تفرضها الظروف مرفوق بواجبها في تقبل الانتقادات المحتملة والمحاسبة الايجابية البناءة.

وبعبارة اخرى فان المطروح هنا ليس الديموقرطية الشكلية التي تمنح حق التصويت ثم تخول للمنتخبين حق التصرف كما يشاؤون لمدة زمنية معينة (قد يتناسون خلالها البرنامج الذي انتخبوا من اجله، ويطبقون برنامجا آخر مخالفا) بل المطروح هو تطبيق الديموقراطية داخل الاطار الجماهيري بشكل مسؤول، وفق مبادئها السليمة وما توفره من سير داخلي نشيط وفعالية في النضال في آن واحد.

٣ ـ الجماهيريـــة

ان مبدأ الجماهيرية يفرض نفسه تبعا لطبيعة الاطارات الجماهيرية من أساسها، كاطارات مفتوحة تسعى لتجنيد اكبر عدد ممكن من المواطنين المعنيين بيد ان مبدا الجماهيرية يشكل نقيضا للنخبوية وتكوين الاندية المغلقة الخاصة بنخبة معينة، ويحتم على الاطار الجماهيري ان يفتح ابوابه ليس فقط للافراد ـ المنتمين ايديولوجيا وسياسيا او غير المنتمين ـ بل ايضا للتيارات الفكرية والاتجاهات المختلفة شريطة احترام برنامج الاطار واستقلاليته وديموقراطيته. فتواجد تيارات مختلفة داخل نفس الاطار الجماهيري، اذا ما هي غلبت المصلحة العامة للجماهير على مصلحتها الذاتية واتجهت بشكل ايجابي نحو خدمة هذه المصلحة الجماهيرية بروح ديموقراطية سمحاء، هذا التواجد ليس بالشيء المقبول وحسب، بل

المحبد والمطلوب ايضا. ذلك ان الاحتكاك والجدل الايجابي بين وجهات النظر المختلفة والافكار المتميزة الرامية كلها الى خدمة نفس الاهداف العامة، من شانه ان يعطي زخما ايجابيا للاطار الجماهيري ويوسع من نفوذه ويجنبه الانصباغ بلون واحد والتبعية لاتجاه فكري او سياسي معين، وبالتالي التمكن من تجنيد اوسع المواطنين موحدين في الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية، وذلك هو هدفه الاساسي في نهاية المطاف..

٤ ـ التقدميـــة

هذا المبدأ الرابع يظهر لنا بديهيا هو الآخر، لكنه يطرح مع ذلك ضرورة التدقيق والتمحيص في طريقة تطبيقه تجنبا لاي انزلاق او سوء فهم. فعندما نسلم بان الاطارات الجماهيرية بحكم طبيعتها اطارات مفتوحة اصلا، تضم مختلف الفئات الجماهيرية من مواطنين غير منتمين وآخرون محزبون، وقد تضم اتجاهات وتيارات فكرية مختلفة .. بحكم هذه التركيبة المتنوعة، فان التقدمية التي نسعى اليها لا يمكن ان تكون الا تقدمية عامة تخدم النضال العام ضد الظلم والاستغلال ومن اجل التقدم والتحرر والعدالة الاجتماعية، وليس برنامجا سياسيا او خطا ايديولوجيا معينا. وبالتالي فليس من اهدافنا بتاتا فرض البرنامج السياسي لحزبنا على اطار جماهيري معين، لان في ذلك ضرب لمصلحة الحزب والاطار الجماهيري معا. كل ما نسعى اليه هو عدم انزواء الاطار الجماهيري على مصلحته الذاتية بشكل ضيق، مادية كانت او معنوية، بل تسجيل النضال من اجل هذه المصلحة ضمن النضال العام لشعبنا، بتوجه تقدمي يتجاوب ومجرى التاريخ.. وفي ذلك مصلحة للاطار الجماهيري نفسه لانه لن يضمن الفوز في معركته من اجل مصالحه اذا ما ظل يواجه الطبقة السائدة بشكل منعزل ومفصول عن الحركة التقدمية.

من هنا فاننا في حزب الطليعة لا نسعى داخل الاطارات الجماهيرية، نقابية كانت ام جمعوية، الى فرض مواقفنا السياسية من كل قضية قضية، فذلك من صلاحيات حزبنا المعبر عن قناعاتنا السياسية الخاصة. لان في ذلك تحويل لطبيعة هذه الاطارات وخروج عن اهدافها وضرب مباشر لجماهيريتها وتقليص لقاعدتها. وهذا ليس معناه الحيلولة دون اتخاذ الاطارات الجماهيرية مواقف من الاحداث الكبرى والقضايا الاساسية المتصلة بمصالح الوطن والشعب، لكن فقط، تجنب المواقف السياسية التفصيلية في كل شاذة وفاذة والتي تعمل في النهاية الى تحويل الاطار الجماهيري الى نوع من نادي سياسي ينفر منه كل من لا يتفق مع المواقف السياسية المتخذة ـ رغم رغبته في النضال من اجل تحقيق البرنامج المطلبي للاطار المعني ـ وتنفر منه الجماهير العريضة بصفة عامة.

وهذه المسألة لا تخلو من الدقة وتتطلب من المناضل الجماهيري التحلي بكثير من التبصر والحنكة تسبيقا لمصلحة الجماهير فوق اي اعتبار، وتشبثا ببرنامج واهداف الاطار الجماهيري المقرة ديموقراطيا. وتلعب مسألة الصيغة هنا دورا هاما، صيغة التعبير عن المواقف وتصريفها عمليا بشكل يضفي عليها طابعا تقدميا ضمنيا عاما بدون السقوط في الابتذال واستنساخ المواقف السياسية بحذافيرها وفرضها فرضا. وطبيعي ان حنكة من هذا القبيل لا تكتسب الا بالتكوين الصحيح واسلوب الممارسة الجماهيرية التقدمية الاصيلة الراقية، تلك التي تخدم فعلا مصلحة الطبقة العاملة والشغيلة والشعب قاطبة.

ترابط وتفاعل وتكامل المبادئ الاربعة

بعد هذه الوقفة عند كل مبدأ من المبادئ الاربعة التي تشكل اساس عملنا وممارستنا الجماهيرية، لن يفوتنا التشديد على انها ليس باركان وفرائض مفصولة عن بعضها البعض، بالشكل الذي يسمح بممارسة مبدإ من المبادئ في غياب الآخر، فنمارس اليوم التقدمية مثلا، ونؤجل الاستقلالية الى ظرف آخر، او نغوص في ممارسة الديموقراطية الداخلية في غياب الجماهيرية، الخ... على العكس من هذا، فان كل مبدأ من المبادئ يرتبط بشكل عضوي بالمبادئ الثلاثة الاخرى. واذا ما اخذنا احد المبادئ بشكل مجرد فاننا قد نجد فيه بعض التناقض مع مبدإ آخر ـ الاستقلالية والتقدمية مثلا ـ كما نجد فيه تفاعلا مع المبادئ الاخرى ـ تفاعل الاستقلالية مع الجماهيرية مثلا ـ لكن هذا التناقض والتفاعل لا يؤدي الى التناحر أوالتعارض المطلق، على العكس من ذلك فان ممارسة هذه المبادئ في ترابط وتفاعل يؤدي الى التكامل فيما بينها. وبالتالي فان الترابط فيما بينها ليس فقط من طبيعة عضوية بل ايضا من طبيعة جدلية تتحكم فيه حركة التفاعل والتكامل، اذ ان اي مكسب وتقدم يحدث في أحدهما ينعكس بالتقوية والتعزيز الشامل لسير الاطار الجماهيري ككل...

وان مزيدا من التمحيص في العلاقات الجدلية بين المبادئ الاربعة هذه، يوضح لنا الدور المركزي الذي تلعبه الديموقراطية الداخلية كنواة مركزية تشدها ببقية المبادئ الثلاثة الأخرى علائق أقوى وأكثر تأثيرا وتفاعلا من بقية علائق الترابط العضوي الأخرى. وبالتالي فان اي تفريط او تنقيص او ضرب للديموقراطية الداخلية لا بد وان ينتج عنه تعثر شامل لسير الاطار، بينما ينتج عن احترام الديموقراطية وقوانينها وتعزيز ممارستها بشكل يومي سليم، تعزيز وتحصين مباشر للاستقلالية والجماهيرية والتقدمية على السواء..

انحرافـــات.. وضوابـــط لمحاربتهـــا

بعد تحديد وتدقيق كل مبدأ من المبادئ الاربعة والتأكيد على الترابط الجدلي فيما بينها، نقف عند بعض الانحرافات التي تنتج عن سوء تطبيق كل مبدإ على حدة او

عدم احترام تطبيقها جميعا. فعدم احترام الاستقلالية مثلا، كما حددناها، يمكن ان يؤدي بالاطار الجماهيري الى احد الانحرافين:

ـ **الافراط في الاستقلالية** الذي يؤدي الى فصل الاطار عن مسار النضال التقدمي العام، سواء داخل النقابات حيث يتم الانزواء على مصلحة اقتصادية مادية ضيقة، او داخل الجمعيات حيث يتعلق الامر بمصالح مادية او معنوية او ثقافية...

ـ **التقليص التام للاستقلالية** الذي يؤدي الى الهيمنة والتبعية المطلقة لحزب او جماعة معينة.

وقد تتعرض الديموقراطية لانحرافين كذلك:

ـ **الافراط في الحقوق** وتغييب الواجبات الذي يؤدي الى الفوضوية وتمييع الديموقراطية والخروج عن قوانينها ومثلها العالية، والانحطاط بها الى مستويات الصبيانية والتلاعب والتهاتر...

ـ **تقليص الحقوق** وتغليب المركزية في شكل بيروقراطية تطغى على الاطار الجماهيري، وتضرب مصالحه العامة لصالح خدمة مصلحة ذاتية لفئة معينة.

اما الجماهيرية، فان تقليصها يؤدي الى النخبوية والتقوقع، بينما ليس هناك اي مانع في توسيعها اكثر ما يمكن شريطة احترام مبادئ الديموقراطية والاستقلالية والتقدمية، وعدم فتح المجال للصراع العقيم بين التيارات المتنازعة حول مواقفها ومصالحها الخاصة والذي يؤدي حتما الى نفور المواطنين من الاطار الجماهيري، وبالتالي ضرب جماهيريته من اساسها.

وبالنسبة للتقدمية، فان الافراط فيها قد يؤدي الى التطرف اليساري، او الى الهيمنة والتبعية المطلقة لاتجاه معين، بيد ان تقليصها يعود بالاطار الى الاقتصادية الضيقة، اذا لم يدفع به الى رحاب الممارسة الرجعية ليس الا...

والجدير بالذكر ان تأثيرات مختلف هذه الانحرافات اذا ما تزامنت وتراكمت من شأنها أن تتحول الى مفعول هدام قاتل. فاذا ما التقت النخبوية بالتطرف اليساري والفوضوية، او امتزجت الاقتصادية الضيقة بالبيروقراطية، وعندما تتأصل هذه الانحرافات وتتفاعل في دينامية متصاعدة بشكل لا رجعة فيه، فلن يبقى لنا سوى ان نصلي صلاة الجنازة على الاطار الجماهيري المعني، ونحدفه من خارطة الاطارات التقدمية المناوئة للاستبداد والاستغلال..

و الجدير بالملاحظة ايضا، ان مجمل هذه الانحرافات غالبا ما تنتج اما عن «الافراط» او «التقليص»، وانها كلها من طباع البورجوازية الصغيرة التي تمتاز بتأرجحها وتطرفها تارة ذات اليمين وتارة ذات الشمال... اما الممارسة السليمة لمبادئ العمل الجماهيري فهي التي تنطبق عليها مقولة: «خير الامور اوسطها»، ليس بمعنى الحلول الوسيطة التوفيقية، لكن بمعنى التوازن السديد والخلاصة الجدلية الايجابية. وهذه الخلاصة الوفية لجوهر كل مبدإ على حدة، ولخدمة مصلحة الاطار الجماهيري عامة، هي التي يسعى اليها المناضلون الثوريون المحنكون، أولئك الذين لا يجدون اي تناقض بين مصلحتهم الذاتية ومصالح الاطارات الجماهيرية ومصالح الوطن والشعب بصفة عامة، ويرتاح بالهم الى تمازج وتكامل هذه المصالح خدمة لنفس الطموحات في التحرر والديموقراطية الحقيقية...

وبالرجوع الى الانحرافات المترتبة عن الافراط او التقليص في ممارسة المبادئ الاربعة (الاقتصادية الضيقة، الهيمنة، الفوضوية، البيروقراطية، النخبوية، التطرف...) فانها غالبا ما تفتح الباب واسعا امام بعض الظواهر والانحرافات الفرعية التي نشاهدها في الافراد او الجماعات داخل الاطارات الجماهيرية، ندكر منها:

- الفردية والزعامة
- الذاتية والحلقية
- الانتهازية الفردية والجماعية
- الاتكالية وانعدام المبادرة والمساهمة
- التعالي واحتقار الناس
- المزايدة والنقد الهدام
- انحطاط السلوك والخروج عن الاخلاق التقدمية

والى غير ذلك من الظواهر السلبية المتخلفة التي لن نطيل في سردها وتمحيصها بقدرما يهمنا الوقوف عند الوسائل الكفيلة بمحاربتها والتصدي لها او التخفيف من آثارها.

ومن الواضح ان أنجع الوسائل للحيلولة دون ظهور وتفشي الانحرافات داخل الاطارات الجماهيرية، هو التقيد بالتطبيق السليم للمبادئ الاربعة، والحرص على احترامها من طرف جميع الاعضاء. وهذا الحرص يجب ان يتم بالابتعاد عن الاعتبارات الذاتية وبأكثر ما يمكن من الموضوعية والانصاف. ومن ثم ضرورة ايجاد ضوابط ومقاييس ليس فقط من اجل تقييم الممارسة الخاطئة موضوعيا والحكم عليها، لكن ايضا من اجل اتاحة الفرصة لتقويمها وتصحيحها. ويأتي على رأس هذه الضوابط:

١) النقد والنقد الذاتي كوسيلة من وسائل ممارسة الديموقراطية في ارقى اشكالها. فالنقد يسمح للفرد بابداء رايه في توجيهات الاطار الجماهيري ومواقفه وممارسة قيادته واجهزته، كما يسمح بابداء الرأي في ممارسة اي عضو من اعضاء الاطار مهما كانت مسوولياته ومكانته. فهو اذن حق من الحقوق التي يخولها مبدأ الديموقراطية الداخلية، في حين ان النقد الذاتي واجب من الواجبات يستلزم من المناضل الجماهيري الاعتراف بالاخطاء التي قد تصدر عنه بدون وعي، او عن سوء فهم وادراك، او سوء تقدير لموقف او وضعية معينة، فيتجه لاخوانه بصدر رحب ليس «للاعتراف» بالخطإ من اجل الاعتراف او من اجل المحاكمة واستصدار العقوبات، بل من اجل النقاش الجماعي الذي يستهدف تبيان الاسباب الموضوعية العميقة التي ادت الى الخطأ واقتلاع جذورها والحيلولة دون تكرارها، وبذلك تتم الاستفادة الكاملة من

الازمة التي قد تنتج عن خطإ معين، من اجل قلب نتائجها بشكل ايجابي والاستفادة من دروسها بما يحصن الاطار الجماهيري ويصحح مسيرته ويعبد الطريق امام مسيرته المستقبلية.

وغني عن القول ان النقد والنقد الذاتي لا يهتم الا بالقضايا الموضوعية الاساسية والجوهرية، وقد ينقلب الى نتائج عكسية تماما اذا ما تمت ممارسته في الشادة والفادة، والجزئيات والتفاصيل، واذا ما ابتعد عن طابع الموضوعية وتحول الى مهاجمة وتجريح مشخص ونقد هدام يستهدف تحطيم الشخص بشكل ذاتي.. وقد نتصور بسهولة سلبية هذه النتائج العكسية ونتائجها الوخيمة التي قد تؤدي،اذا ما استمرت في الفعل وردود الفعل المتصاعدة، وتمادت في الانتشار رقعة وتأثيرا.. تؤدي الى شل الاطار تماما وتحطيمه وبث التفرقة داخله.

٢) **المحاسبة** التي تستهدف تقويم وحصر الاخطاء ، شريطة ان تظل في ميدان الموضوعية دائما. وهي حق فردي وجماعي يسمح ليس فقط بتوجيه النقد من اجل النقد، بل بتركيزه في شكل محاسبة حول الالتزامات التي تعهد بها الفرد او الجهاز او الهيئة، سواء تعلق الامر بالتزامات توجيهية وخط ومواقف متفق عليها بشكل جماعي، او بممارسة برنامج عملي في ميدان من الميادين. وتقتضي الموضوعية ممارسة المحاسبة بشكل جماعي - وليس بشكل احادي الجانب - لتبيان حصيلة الممارسة وحصر النواقص والاخلال بالالتزامات المسطرة والمتفق عليها، وذلك قبل ممارسة النقد حتى يكون هذا الاخير مبنيا على اسس سليمة واضحة للجميع، وليس كمجرد تصفية حسابات ذاتية ما بين افراد او جماعات متناحرة..

٣) **الانضباط** الذي يعني الالتزام الحر والواعي بتوجيهات وبرامج الاطار الجماهيري المقررة ديموقراطيا، سواء تعلق الامر بالفرد او الجهاز او الهيأة. واذا كانت المحاسبة الفردية والجماعية حق من الحقوق الديموقراطية فان الانضباط واجب من واجباتها يتم بشكل طوعي عادي اذا ما توفرت القناعة بالتوجيه والبرنامج وكان السير الداخلي للاطار الجماهيري سيرا عاديا - اي وفق المبادئ الاربعة في حدودها الدنيا على الاقل - بينما يتحول الانضباط الى عسف واكراه تجاه الفرد او الجماعة في حالة الانحراف والخروج عن الخط والبرنامج المتفق عليه وتغييب الديموقراطية الداخلية.

ومن مزايا الانضباط بمفهومه السليم،الحيلولة دون الفوضوية ، واضفاء طابع المسؤولية والجدية على سير وعمل الاطار داخليا وخارجيا، والرفع من فعاليته وكفاحيته تجاه خصومه واعدائه، واعلاء هيبته وقوته المعنوية لدى اصدقائه واعدائه على حد سواء، لان الانضباط يجسد في نهاية المطاف التعبير الحي عن الالتزام الحر والواعي والطوعي باهداف الاطار الجماهيري والاستعداد الفردي والجماعي للعمل الفعال من اجلها تحقيقها.

والجدير بالذكر ان هذه الضوابط الثلاثة، ليست اهدافا في حد ذاتها، بل هي مجرد وسائل لتعزيز وتحصين المبادئ الاربعة التي ذكرنا، كما انها ليست مطروحة بالنسبة للاطارات الجماهيرية بنفس الصارمة والمقاييس المشددة المطروحة داخل الحزب الثوري، بل بكثير من المرونة ، اعتبارا لطبيعة الاطارات الجماهيرية نفسها. والهدف منها في نهاية المطاف هو الرفع من الممارسة الجماهيرية الى مستويات افضل وارقى، وايجاد وسائل عملية لتحصين ودعم مبادئه السليمة، وعلى رأسها الديموقراطية الداخلية.

كما ان تطبيق هذه الضوابط ليس مطروحا بشكل دائم وعشوائي، بل من الضروري اختيار زمان ومكان ممارستها بالشكل الذي يخدم مصلحة الاطار الجماهيري اخذا بعين الاعتبار كافة الظروف الموضوعية والذاتية المحيطة به، وبالمقياس الذى يجب ان يكون ثابتا راسخا: مصلحة الجماهير الشعبية دائما فوق بقية الاعتبارات..

وفي اطار تحصين وتقنين هذه الضوابط التي تتصل بميدان الممارسة اليومية وفق المبادئ الاربعة، يأتي دور القانون الداخلي كأداة تمكن من حسم الخلافات - التي من الطبيعي ان توجد داخل الاطارات المفتوحة - بشكل ايجابي سليم. وحتى يضطلع القانون الداخلي بهذا الدور على احسن وجه، فاننا لا نتناوله كمجرد مسألة قانونية بمعناها التقني الصرف، بل نسعى لكي يعبر القانون الداخلي من خلال نصوصه وبنوده عن القناعات الجماعية لاعضاء الاطار الجماهيري بخطه العام واهدافه وبرامجه ومبادئ عمله الداخلي والخارجي وعلى رأسها مبادئ الإستقلالية والجماهيرية والتقدمية والديمقراطية.

خاتمـــــة

واذا كانت مجمل المبادئ والضوابط التى ذكرنا تنطبق على الميدان الجماهيري بصفة عامة، فان لكل اطار جماهيري خصوصياته التي تفرض التعامل مع الضوابط بهذا القدر او ذاك من المرونة. وهنا تأتي أهمية ودور القانون الداخلي كأداة تمكن من تحصين وتقنين الممارسة العملية السليمة وفق المبادئ المذكورة، وحسم الخلافات كذلك، والتي من الطبيعي ان توجد داخل الاطارات المفتوحة. وان القانون الداخلي الذى يضطلع بهذا الدور على احسن وجه، هو الذى لا يقتصر على حل المسألة القانونية بمعناها التقني الصرف، بل يعكس ويعبر من خلال نصوصه وبنوده عن القناعات الجماعية لاعضاء الاطار الجماهيري بخطه العام واهدافه وبرامجه، ويسطر مبادئ وضوابط عمله الداخلي والخارجي.

واذ حاولنا من خلال ما سبق عرض رأيتنا وملاحظاتنا حول مبادئ وضوابط العمل الجماهيري التى سطرتها النظرية الثورية استنادا للمسيرة الكفاحية للشعوب، نرى من الضروري التأكيد على النقاط الاتية:

ـ ان مبادئ العمل الجماهيري مستمدة من مفاهيم قابلة للتطوير والتعميق المستمرين، وهي بالتالي تنبذ الجمود العقائدي او الفهم الميكانيكي التبسيطي الذي قد يسقط فيه المناضلون عن حسن نية او سوء فهم. ولنضرب مثالا على ذلك: لقد حددنا في البداية طبيعة الصلة التي يجب ان تقوم بين الحزب الثوري كطليعة من جهة، والاطارات الجماهيرية من جهة ثانية، كصلة تحقق الفصل المنهجي والتواصل النضالي العام في آن واحد. والحقيقة ان مفهوم «حزام التواصل» الذي طرحه لينين بالنسبة لطبيعة هذه الصلة، في ظروف تاريخية معينة لا يخلو من النقص كمفهوم في حد ذاته، وقد يفتح الباب لبعض التأويلات اذا ما تم التقيد به بشكل آلي. فكم أينا من تجارب عبر العالم يسقط فيها المناضلون الثوريون في تأويل ميكانيكي لمفهوم «حزام التواصل» هذا، فيعتبرون ان الحزب هو وحده «المحرك» صاحب القرار والحل والعقد، وان الاطارات الجماهيرية مجرد حزام يمكن من جر بقية الجماهير وتحريكها، مثلما يبث محرك السيارة اوالشاحنة الحركة في بقية هيكلها. وكم من تجربة افادتنا ان الجماهير الشعبية هي المحرك الحقيقي في الحالات الاكثر ثورية وفي المنعرجات التاريخية الحاسمة.. وكم من دروس يتعلمها الحزب الثوري في تماسه وتمازجه وتفاعله مع الجماهيره...

وقصدنا هنا التأكيد على ضرورة واهمية التقيد بالمنظار الجدلي ومزاياه الرفيعة التي تمنع الجمود العقائدي وتجعل المفاهيم في تطور واغناء دائمين ، استفادة من تجارب الشعوب بما لها وما عليها..

ـ ولا يتأتى هذا التطور والاغناء في المفاهيم الا عبر التفكير الجماعي والتحليل والاجتهاد النظري المرتبط عضويا بالممارسة العملية، وما تقتضيه من تضحية ونكران للذات. اذ الممارسة وحدها تمكن من صقل الافكار وامتحانها في الواقع الملموس واخضاعها للتجربة ـ بالمفهوم العلمي لكلمة التجربة التي تمكن من الحكم على اطروحة معينة عبر نتائجها التطبيقة ـ وبالتالي الانتقال بالمفاهيم والممارسة معا الى درجات اسمى واعلى.

ان المبادئ الاربعة التي نتبناها ونسعى الى تطبيقها لا يمكنها ان تكون من قالب وعيار واحد، بل ان في تطبيقاتها درجات ومستويات. فقد يرتفع مستوى التقدمية مثلا داخل اطار جماهيري ما وينخفض مستوى الاستقلالية او غيرها من المبادئ الاخرى. كما ان في كل مبدإ على حدة درجات ومستويات، بدءا بالحد الادنى ووصولا الى المستويات الرفيعة في اصالتها وتقدميتها.. وتحصيل النتائج في هذا الميدان والرقي بكل مبدأ من المبادئ على حدة، وبهم جميعا في ترابط وتفاعل وتكامل ودينامية، رهين بالظروف الذاتية للاطار الجماهيري، وايضا الظروف الموضوعية المحيطة به، لاننا لا ننسى ان الاطارات الجماهيرية جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، تتأثر بالصراع الاجتماعي العام، وتؤثر فيه بدورها سعيا وراء بلوغ اهدافها والدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية.

وبالتالي فان المناضلين الجماهيريين المقتنعين بمبادئ العمل الجماهيري وضوابطه الصحيحة لا يدخلون المعركة في ميدان خال من الاعداء والخصوم، بل يواجهون خطط واستراتيجية وتكتيك ومكائد البورجوازية وحليفتها البورجوازية الصغيرة ليس خارجيا فقط، لكن داخليا ايضا، في عقر دار الاطارات الجماهيرية التي لن تنجو من تسرب افكار وممارسة الاعداء والخصوم الطبقيين بهذا القسط او ذاك داخل هياكله نفسها.

واخيرا لا بد لنا من التأكيد على ايماننا الراسخ باهمية الاطارات الجماهيرية، نقابات وجمعيات ومنظمات في ميادين عملها الخاصة، ميادين الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للجماهير، والدور الاساسي الذي لعبته وستلعبه مستقبلا في المساهمة الملموسة في تحرير مجتمعنا من اغلال التبعية والاستغلال الفاحش، اذ هي مفتاح بناء الجبهة الديموقراطية النضالية العريضة التي ستجمع كلمة شعبنا في الكفاح العارم من اجل سيادته وبناء دولة القانون والعدالة الاجتماعية... ولن يتأتى هذا الا بانخراطها في النضال التقدمي العام، وبتعزيز وتحصين سيرها الداخلي وفق مبادئ الاستقلالية النسبية والجماهيرية الواسعة والتقدمية العامة والديموقراطية الداخلية، المبدأ الاساسي المركزي الذي لا تنازل فيه.. ان الحرص على الممارسة السليمة وفق هذه المبادئ والضوابط المرفقة بها، والرفع من مستوى الاطارات الجماهيرية ، ودعمها وتعزيز مكانتها، والنضال والتضحية في سبيل مصالحها، ان هذا من مسؤولية كافة المناضلين الديموقراطيين الجماهيريين ، المنتمين سياسيا وغير المنتمين؛ فتلك رسالتنا ورسالة كل النزهاء والاوفياء والمخلصين لقضايا وطنهم وشعبهم.